اوجزوه فقيل هي المصوف ويشكل عليه العلامة وقيل المؤثر اي بالنسبة الينا
وقيل الباعث لاعلى سبيل الوجوب قوله اي وصف جعل علامتا اي وصف
مشترك بين الاصل والفرع انما سمي اركنا على الاول الموجب في الحقيقة هو الله تعالى
والعلل امارات على الاحكام فكانه ذلك المعنى معرفا للحكم وهو معنى العلم
ثم هو علم على الحكم في الفرع عندنا كما مر مشايخنا لان الحكم في الفرع مضاف اليه
لا الحكم في الاصل عندهم اي فانه يضاف الى النص وعند مشايخنا سمرقند
وجمهور الاصوليين هو علم على الحكم في الفرع والاصل لان الحكم فيهما مضاف
اليه عندهم كذا في جامع الاسرار فالمراد بكونه الوصف علامة على حكم النص
اي المنصوص انه علامة على وجود حكم المنصوص في الفرع او فيه وفي
الفرع فكلام المصنف يحتمل على كل مذهبين فتدبر قوله المصنف مما اشتمل من فيه
ببيانه لما ان التبعيض وفيه اشارة الى ان للنص اوصافا متعددة وليس
كل منها يصلح للتعدية الى فرع وان المراد وصف يصلح للتعليل مما يشتمل
عليه النص قوله اي من الاوصاف تفسير لما الثانية ونصر يحه بذلك ههنا
اورث الكلام قلاقة بسبب عود الضمير في عليه على الذي ولو ذكره بعد
قوله اشتمل عليه النص سلم من ذلك قوله اي ثبت حكمه بالصواب ابدال يثبت
به وهو تفسير لقوله المصنف ما جعل علما على حكم النص قوله كما اشتمال الخ تمثيل لقوله
المصنف اشتمل عليه النص وكان الاصوب تاخيره عن قوله وجعل الخ نظرا
لما الخ لان الكيل والجنس ما ثبت لا بالاشتمال وانجعل المذكور اتماما قوله
اي للنص في حكم النص بيان لمرجع الضمير في له وفي حكمه والنص بمعنى
المنصوص اعني الاصل قوله وهو جائز ان يكون وصفا الازما الخ هذا
اشارة الى نفي شرط اعتبرها بعضهم في العلة وهي ان يكون وصفا الازما
جليا منصوصا عليه ليس بمركب ولا حكم شرعي حتى لا يجوز التعليل
بالاسم ولا بالعارض ولا بالخفي ولا بغير المنصوص عليه ولا بالمركب مع
وصفين فصاعدا ولا بالحكم شرعي وكلها يجوز نصا التعليل عندنا وقد ذكرها
المصنف ههنا وبيان ادلة المنع والاجوبة في التلويح قوله علتنا بها زكاة الحلي

فانه الزكاة انما تجب في المضروب من الذهب والفضة للتنمية في اصل الخلقة
وهي هذه الصفة لانتظار بصير ورنفاحليا قوله كالدم في حديث المستحاضة
اي في بيان علة انتقاض الطهارة وقوله فانه الخ بدل من حديث على قصد اللفظ
قوله فالدم اسم جنس قال في التلويح المراد بكون العلة اسم جنس انها يتعلق
الحكم بمعناه القائم بنفسه اي غير القائم بالغير فلا يكون الخارج من المستحاضة
دم عرق منفجر لان هذا يتعلق بنفس الاسم المختلف باختلاف اللغات قوله فانه
وصف عارض لان الدم موجود في العروق بلا انفجار قوله كالطواف الخ فانه جعله
علة لسقوط النجاسة في الهرة ظاهر وكذلك سؤر الكلب قوله كتعليله
عليه الصلاة والسلام قضاء دين الله تعالى الخ والعلة كون الفعل دينا وهو حكم شرعي
لان الدين لزوم حق في الذمة قوله وكتعليله عليه السلام في المستحاضة بالدم
والانفجار اي حيث اعتبر شيئين اسم الدم وصفة الانفجار قال ابن نجيم عن
الكشف ومعناه انه لا بد لثبوت الحكم من اجتماع تلك الاوصاف حتى لو كان احد
يعلم في الحكم بازاده كالبول والغايط والمذي لم يكن مما نحن بصدده قوله المصنف
في النص اي مذكورا في النص ويجوز ان يكون النص بمعنى المنصوص وقوله
في غير اي النص او المنصوص عليه كذا في التقرير وقوله اذ كان الخ تعليل ثابتا
بداي ويكون في غير النص اذ كان ذلك غير مما اقتضاه النص قوله اي المنصوص
يحتمل ان يراد به الدليل وهو المناسب وارم قوله في حديث الهرة وان يراد به
محله اي المنصوص عليه قوله كتعليل جواز السلم بفقر العاقد وذلك فيما
روي انه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم
فالرخصة معللة بانعدام العاقد وانفلاسه وذلك غير مذكور في النص
لكنه ثابت بدلالته بفتقر الى كون العاقد والانعدام صفته فيكون ثابتا
بالنص قوله ودلالة كون الوصف علة الخ اعلم انه لا خلاف ان جميع اوصاف
النص لا يجوز ان تكون علة لانا جميعها لا يوجد الا في المنصوص عليه فتؤدي
الى سد باب القياس واتفقوا ايضا على عدم جواز التعليل بكل واحد من
الاوصاف لانه لا اثر لجميع الاوصاف في الحكم واتفقوا ايضا على انه يجوز

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)